كلمة بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على تأسيس وزارة التخطيط

أ.د. هالة حلمى السعيد *

مقدمة

يعتبر مرور ٦٠ عاماً على تأسيس أول وزارة للتخطيط في مصر مناسبة تستحق الكثير من التأمل والتدبر من كافة الخبراء والمتخصصين في المؤسسات العلمية والأكاديمية أو الممارسين للعمل في مجال التخطيط على كافة مستوياته في مصر بدءاً من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وصولاً إلى وحدات التخطيط والسياسات والتقييم والمتابعة في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، حيث مثّل إنشاء وزارة التخطيط البداية لوضع إطار مؤسسي وطني لجهود التخطيط التنموي يعمل على زيادة كفاءة الاستثمارات الحكومية، وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويمثل العدد التذكاري من المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، والتي يصدرها معهد التخطيط القومي حول تلك المناسبة نافذة مهمة لكافة المعنيين والمنشغلين بقضايا التخطيط والتنمية في مصر، للاطلاع على الخبرات المتراكمة والاستفادة من التجارب المختلفة خلال هذه المسيرة التخطيطية الرائدة عربياً وإقليمياً، وهي خبرات تقدم مسارات وإضاءات داعمة لتطوير مستقبل العمل في مجال التخطيط والتنموي على نحو يعزز تنافسية واحتوائية واستدامة التنمية في مصر.

وانطلاقاً من الخبرات المستفادة واستكمالاً لهذه المسيرة الممتدة، دشنت مصر في فبراير عام ٢٠١٦ أول استراتيجية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أشرفت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على إعدادها وصياغتها، وتتابع تنفيذها وتحديثها بالتنسيق مع مختلف الجهات المصرية المعنية، وتتبنى الوزارة حالياً مجموعة من المبادرات الهامة التى تستهدف تطوير وتحديث فلسفة وأدوات وممارسات العمل التخطيطي في مصر من خلال مجموعة من المحاور الأساسية:

- تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، وعلى الأخص في ضوء النتائج الإيجابية المحققة في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي

* وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي

والاجتماعي، وبما يحقق التجديد والمرونة والاستجابة في عملية التخطيط الاستراتيجي، والتخطيط متوسط الأجل والسنوي على حد سواء.

– تعزيز ثقافات وممارسات الاستدامة في عملية التخطيط، من خلال إنشاء وحدة متخصصة للتنمية المستدامة بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والتي تعمل على توطين ثقافات وممارسات التنمية المستدامة في مصر على كافة المستويات خاصة على المستوى المحلي في الأقاليم والمحافظات، وذلك بالتعاون مع كافة الأطراف المجتمعية المعنية مثل الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات العلمية ومراكز الفكر وشركاء التنمية الدوليين.

– دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال برامج للتطوير النوعي في نظم التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، وتطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات بمعايير عالمية، وتعزيز قدرات الإبداع والابتكار في المجتمع، ودعم الأطر المؤسسية الكفؤة وآليات الحوافز الاقتصادية المناسبة.

– التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي في القطاع الحكومي، بما يدعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وذلك بالسعي لاستكمال ميكنة الخدمات الحكومية، وتفعيل التواصل الرقمي عبر المستويات الحكومية G2G، وتطوير منصات تقديم الخدمات عن طريق الهاتف المحمول، ونشر نقاط الدفع الإلكتروني، وتطوير منصة البنية المعلوماتية المكانية.

– الحوكمة وكفاءة المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال العمل على محاور الحوكمة المختلفة: التشريعية، والمؤسسية، والمجتمعية، والحوكمة في قطاعات الأعمال، وكذلك حوكمة الجهاز الإداري للدولة، من خلال اللجنة العليا للإصلاح الإداري، والتعاون والتنسيق مع كافة الجهات والأجهزة المعنية، بما يدعم تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩–٢٠٢٢، ويوفر البيئة المواتية لتطبيق الحكومة المفتوحة، وبما يسهم كذلك في تهيئة بيئة الاعمال.

– تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم، فتحرص الدولة على أن تكون عملية تخطيط التنمية بآجالها المختلفة من خلال نهج تشاركي وشراكة مجتمعية شاملة تضم إلى جانب الحكومة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك الاعلام والخبراء والأكاديميين والمؤسسات العلمية ومراكز الفكر وكافة شركاء التنمية، مع إعطاء أهمية خاصة لتشجيع مشاركة كل من الشباب والمرأة، فكان هذا النهج هو المتبع عند إعداد وصياغة وتنفيذ وتحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، ايماناً بأهمية هذا النهج التشاركي

في حشد كافة الجهود والموارد المتاحة لتعظيم الاستفادة منها لتحقيق أهداف التنمية باعتبارها مسؤولية جماعية.

– تفعيل أدوار موازنات البرامج والأداء لدعم نشاط التخطيط، حيث تلعب وزارة التخطيط دوراً محورياً في تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن موازنة البرامج والأداء الصادر في مايو ٢٠١٩، والذي يتضمن اعداد واعتماد مؤشرات الأداء لبرامج الجهات والهيئات الموازنية طبقاً لما تتضمنه الخطة العامة للدولة وبشكل خاص في مجال التدريب وبناء القدرات.

– تطوير نظم المتابعة والتقييم على كافة المستويات ودور المراجعة الطوعية، حيث قامت الوزارة بتصميم منظومة وطنية للمتابعة والتقييم ترتبط بخطط البرامج والأداء، وتتضمن حزم لقياس مؤشرات الأداء وقياس الأثر التنموي على كافة المستويات بما فيها المحافظات المصرية.

كما تحرص مصر دائمًا على المشاركة والتفاعل مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة سواء في الإطار الوطني أو الإقليمي أو الدولي، حيث بادرت مصر مرتين بتقديم مراجعة وطنية طوعية لأهداف التنمية المستدامة أمام الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، تمثل مراجعة شاملة لموقف مصر بخصوص تطبيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة SDGs، في تأكيد للالتزام بالسير قدماً لتحقيق هذه الأهداف، وتشخيص للتحديات التي تواجه الدولة في إنجاز تلك الأهداف، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع مختلف دول العالم لإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

– تطوير نظم الإحصاء وإدارة البيانات لدعم التخطيط والتنمية، ورفع قدرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لدعم المخطط ومتخذ القرار في إعداد ومتابعة خطط التنمية، وتيسير إتاحة ونشر وتبادل المعلومات، والتغطية الإحصائية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة – SDGs على المستوى الوطني، واستخدام البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وغيرها في العمل الإحصائي.

– تعزيز قنوات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية لدعم عملية التخطيط، وتنفيذ العديد من مشروعات الشراكة التنموية مع هذه المنظمات والتي يأتي من بينها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالات التنمية الدولية المختلفة.

ختاماً: أجدد شكري وتقديري لمعهد التخطيط القومي وهيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط على مبادرتهما لإصدار هذا العدد التذكاري الذي يلقى الضوء على التجربة المصرية الرائدة في مجال التخطيط.